الأنباء
الثلاثاء 3 ابريل 2012

صفر يوقع عقدي مركز التحكم بشبكة الصرف الصحي وتقاطعات طريق الجهراء

وقع وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.فاضل صفر عقدين لإنشاء وتشغيل وصيانة مركز التحكم والمراقبة عن بعد لمرافق شبكة الصرف الصحي والثاني لإنشاء وانجاز وصيانة الطرق والتقاطعات على الجزء الأوسط من طريق الجهراء بقيمة اجمالية تبلغ 62,182 مليون دينار.

د.فاضل صفر

وتضمن العقد الأول إنشاء عدد 3 مبان إدارية في موقع محطة تنقية العارضية حيث تم استغلال المباني لعدد من الإدارات المتنوعة لدى الهندسة الصحية.

وتشمل الإدارات ادارة البيئة وإدارة محطات التنقية وإدارة محطات الضخ اضافة الى مبنى الخدمات الكهربائية والميكانيكية حيث تبلغ المساحة الكلية للارض 110 آلاف متر مربع بقيمة اجمالية تبلغ 16,385,200 دينار.

وتضمن العقد الثاني انشاء ثلاثة جسور وتطوير الطريق الرئيسي وتحويله من ست حارات مرورية الى ثماني حارات وانشاء طريق خدمات عبارة عن حارتين على كل جانب بطول 6,3 كيلومترات.

وشمل العقد ايضا تثبيت وتشغيل التربة بطول 1,8 كيلومتر وتحويل او حماية الخدمات المتأثرة بالمشروع بقيمة اجمالية للعقد بلغت 45,797,412 دينارا.

دعاة الكويت يرفضون فتوى تبديع إغلاق المحال التجارية في الفرائض الخمس

د.محمد النجدي

فيحان الجرمان

حاي الحاي

اثارت فتوى عالم الدين السعودي عبدالله العويلط حول اعتبار اغلاق المراكز التجارية وكل الاماكن الاخرى وقت الصلاة «بدعة لا أساس لها من دين أو عقل» موجة من ردود الفعل الرافضة للفتوى، فقد تصدى للرد على هذا الرأي مجموعة من العلماء لتبيان رأي الشرع، من وجهة نظرهم معززين اراءهم بالادلة الشرعية من الكتاب والسنة، وفيما يلي التفاصيل:

في البداية أكد الشيخ د.محمد النجدي أن الأصل في إغلاق المحال التجارية قول الله تعالى (يأيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع)، وقوله تعالى أيضا (رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار). وأضاف أن أكثر أهل العلم يرون تحريم البيع والشراء وقت الصلاة لمن تجب عليه الجماعة في المسجد، وهو كل رجل مسلم عاقل بالغ مقيم غير مريض، موضحا أن كل أمر كالبيع والشراء وإن كان مباحا في الأصل فإنه إذا كان ينشأ عنه تفويت واجب فإنه لا يجوز في تلك الحال. كان ذلك في سياق الرد على فتوى الباحث الشرعي السعودي عبدالله العويلط القائلة ببدعية إغلاق المحال التجارية وقت الصلوات المفروضة، والتي استندت الى تبني القول بعدم وجوب صلاة الجماعة في المسجد، وعلى الأضرار المترتبة على الإغلاق، وعلى عدم وجود هذا الإغلاق زمن السلف.

النجدي: يحرم البيع وقت الصلاة لمن تجب عليه الجماعة في المسجد

الجرمان: صلاة الجماعة لم تسقط حتى في الحرب

الحاي: فتيا خطيرة.. وورد عن السلف إغلاق دكاكينهم وقت الصلاة

من جهته قال الإمام والخطيب بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الشيخ حاي الحاي «لاشك في أن هذا القول أو الفتيا فيها مجازفة خطيرة وهي عارية عن الدليل ومخالفة لهدي السلف، فقد ثبت عنهم أنهم اذا سمعوا النداء تركوا كل شيء وأقبلوا إلى صلاتهم في المساجد إلا من عذر بل هذا هدي النبي ﷺ: أنه اذا سمع النداء ترك كل شيء وذهب إلى المسجد». وأضاف انه من فهم السلف لحديث النبي ﷺ - من سمع النداء فارغا فلا صلاة له إلا من عذر - ولاشك أن إحياء الصلاة في المساجد من أعظم شعائر الإسلام وهناك روايات كثيرة للسلف مذكورة في تراجمهم أنهم اذا حضرت الصلاة أغلقوا دكاكينهم ومحلاتهم. من جهته قال الشيخ فيحان الجرمان ان الله لم يسقط فرضية صلاة الجماعة في الخوف والحرب، فمن باب اولى فرضيتها واكديتها في الرخاء والبيع والشراء كما قال الله تعالى: (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك) قال ابن المنذر «ففي أمر الله بإقامة الجماعة في حال الخوف: دليل على أن ذلك في حال الأمن أوجب». وتابع ان من أدلة وجوب صلاة الجماعة وترك ما يلهي عنها من البيع وغيره ما جاء في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحتطب ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ثم آمر رجلا فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم ببوتهم، والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقا سمينا، أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء».

● ضاري المطيري

النشمي: إغلاق المحال وقت الصلاة له أصل في الدين

فند رئيس رابطة علماء الشريعة لدول مجلس التعاون الخليجي والعميد السابق لكلية الشريعة والدراسات الاسلامية د.عجيل النشمي فتوى العويلط بعدم وجود اصل لاغلاق المحلات التجارية وقت الصلاة قائلا: انه منذ عهد النبي ﷺ وعهد الصحابة رضوان الله عليهم من بعده كان اذا نودي للصلاة بادروا جميعا الى اقامتها جماعة في المساجد، وما هو عليه الحال في المملكة العربية السعودية من اغلاق المحال وقت الصلاة له اصل في الدين وهو المبادرة لتلبية نداء حي على الصلاة، حي علي الفلاح، وهو عرف حسن ويمكن تنظيمه في بعض الاماكن مثل الاسواق ونحوها ولا حرج في ذلك. واضاف النشمي: اعتقد ان هذا الامر اصل جرى عليه الحال على امتداد تاريخ الدولة الاسلامية، لاسيما اغلاق المحلات وقت صلاة الجمعة مصداقا لقوله تعالى: (يأيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ـ الجمعة:9).

د.عجيل النشمي

● ليلى الشافعي

مضمون فتوى العويلط

وكان عالم الدين السعودي عبدالله العويلط قال ان اغلاق المراكز التجارية وكل الاماكن الاخرى اثناء الصلاة «بدعة لا اساس لها من دين او عقل»، مشيرا الى وجود ادلة شرعية تؤكد «مخالفة» هذا الامر للشريعة الاسلامية. ونقلت بعض المواقع الالكترونية عن العويلط قوله ان «اغلاق المحال التجارية في اوقات الصلاة بدعة لا اساس لها من دين او عقل، ولم تأت به الشريعة ولا يقتضيه العقل السليم».

وتغلق المراكز التجارية والمصارف ومحطات الوقود والمطاعم وكل الاماكن، حتى الصيدليات، وقت الصلاة ابوابها لمدة تتراوح بين ثلاثين واربعين دقيقة، وتطلب من الزبائن الموجودين في المكان الاسراع في دفع الحساب او المغادرة خوفا من وصول رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتتولى الهيئة تسيير دوريات لاغلاق المحال خلال اوقات الصلاة، اضافة الى امور اخرى.

واشار العويلط الى سبعة اوجه تؤكد مخالفة هذا الامر للشريعة، فهو بدعة لان الاغلاق لم يفعل في صدر الاسلام، فلم يكن هناك اجبار عليه، فالاشكالية في الاجبار، وليست في ان يفعله الشخص من تلقاء نفسه، فهذا الاجبار هو المستحدث ولا اصل له. ورأى ان «الاغلاق ضرر على الناس، والشريعة جاءت برفع الضرر، ويتمثل هذا في تقليل وقت الحركة المتاح للشخص في تسوقه او اعماله او غيرها (...) وفيه اجحاف بحق اصحاب النشاط الاقتصادي». وقال العويلط: كل هذا من التضييق الذي يتنافى والتيسير الذي جاءت به الشريعة، واستند العويلط في تفنيده الى صحيح البخاري وغيره من المراجع الدينية.

خبير عسكري: الدرع الصاروخية الخليجية تأخرت كثيراً

إيلاف: رأى خبير عسكري أن إقامة درع صاروخية خليجية لن تستغرق وقتا في ربطها وفق منظومة دفاعية، منتقدا التأخر في دراستها أو حتى إقرارها، داعيا إلى استغلال إعلان مشروع إقامة الدرع الصاروخية في إقناع المعسكر الشرقي بحلول عاجلة في سورية، مستبعدا التكامل مع الدرع الإسرائيلية حتى وإن اتفقت الدول على عدو مشترك.

في مباحثات خليجية-أميركية مشتركة، كان الجميع يتوقع أن تكون الأحداث في سورية هي لب وقشرة المباحثات في ظل أزمة فقدان الثقة من الشعب السوري باتجاه المجتمع الدولي المستمر في معاركه الكلامية في اتخاذ القرارات لوقف نزيف الدم المستمر.

هيلاري كلينتون وصلت إلى الرياض في زيارة ليومين، استبقت خروج العاهل السعودي إلى روضة خريم، حيث المشتى «السياسي» المفضل للملك عبدالله، وأجرت مباحثات معه حول الوضع في سورية، بحضور كبار قادة الحكومة السعودية، باستثناء ولي العهد الأمير نايف، الذي يقضي فترة نقاهة في الجزائر. كلينتون وكأنها رمت بكل ما تود أن تقوله حيال سورية في جمعة الاستقبال، في ظل إصرار رسمي سعودي على تسليح المعارضين، جاءت هيلاري مسوقة لمشروع أميركي حول إنشاء «درع صاروخية» لمنطقة الخليج، فرح الخليجيون به، معلنين عن تشكيل لجان أمنية لدراسة إنشاء هذا المشروع الذي سيوقظ الكثير، خاصة في المعسكرين الصيني والروسي.

وفي ظل التأزم الإقليمي، ومع ازدياد حدة نيران الهجمات «الكلامية»، وكذلك نشاط خلايا ترتبط بالنظام الإيراني، تضرر منها عدد من المدن الخليجية، رحب الخليجيون عبر وزراء خارجيتهم بمبدئية المشروع، الذي سيكفل حلا دفاعيا ضد أخطار تحيط بالمنظومة التعاونية. وإن كان طموح التعاون يرسم لـ «الاتحاد» طريقا، يظل الهاجس الدفاعي لوحدتهم هو الأهم.

المستشار العسكري السابق العميد د.فؤاد مختار يقول في حديث لـ «إيلاف» إن الدرع الصاروخية الأميركية ليست فكرة وليدة اليوم، بل سبق أن تم طرحها في أكثر من مناسبة، خاصة بعد حرب الخليج الثانية عام 1990 بينما كان التأجيل من قبل قادة الدفاع الخليجيين.

العميد مختار امتدح قبول الخليجيين بدراسة أمنية للمشروع الأميركي لإقامة الدرع الصاروخية، التي ستشكل بعدا دفاعيا لمنطقة الخليج، و«يزيد مساحة الثقة في وقوف الأميركيين» بعدما شهدت مع أحداث البحرين في فبراير من العام الماضي تأرجحا في قبول الموقف الأميركي الذي انتقد تدخل قوات درع الجزيرة الخليجية.

وأفاد الخبير مختار بأن المهمة المقبلة تكمن فقط في ربط الأنظمة الصاروخية الموجودة في دول مجلس التعاون لتكون بمثابة أساس إنشاء المنظومة، معتبرا أن تطور الأنظمة الدفاعية في الدول الست، والمتمثلة في الصواريخ المضادة للصواريخ بعيدة المدى، سيسهل جمعها في درع مشتركة يكفل الحماية في حالة الهجوم.

محفظة التمويل الزراعي: 1000 دينار قروض قصيرة الأجل

تعد محفظة التمويل الزراعي من اهم العوامل التي تدعم تعزيز الامن الغذائي للبلاد انطلاقا من رأسمالها قدره 100 مليون دينار لتقدم قروضا للمزارعين المحليين تسهم في دعم المنتجات الوطنية وسد حاجة السوق المحلية.

وتمنح المحفظة التابعة لبنك الكويت الصناعي القروض لمشاريع الانتاج الزراعي وتربية الماشية والدواجن وشراء الآلات والمعدات وانشاء البيوت المحمية وحفر قنوات الري وتأهيلها وانشاء واصلاح وترميم المباني واستصلاح المزارع وحفر الآبار وغيرها من الاعمال المماثلة.

وتقدم المحفظة القروض الزراعية بطريقتين بهدف التسهيل على المزارعين ومنحهم فرصة خيارات متعددة اولاهما هي القروض قصيرة الاجل التي تسدد خلال سنة واحدة والثانية القروض طويلة الاجل التي تسدد خلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات ليتاح للمتقدمين اختيار النمط الذي يناسبهم وفق الشروط والاسس المعمول بها.

وتمول المحفظة المشاريع الزراعية التي تزيد مساحة القسيمة فيها على 15 ألف متر مربع ومزارع تربية الماشية وانتاج الالبان والدواجن التي تزيد مساحتها على 10 آلاف متر مربع بقروض قصيرة الاجل تصل نسبتها الى 100٪ من احتياجات رأس المال العامل ويتم تسديدها من حصيلة بيع المحاصيل التي استخدمت القروض من اجلها ومن الاعانات والدعم الحكومي.

وتمول المحفظة ايضا المشاريع الجديدة وتوسعة المشاريع القائمة لزيادة الانتاج واضافة منتجات جديدة في المكان نفسه وتوفر التمويل للانتاج الزراعي بشكل عام، لاسيما الانتاج المحلي لمنتجات الالبان وتصنيعها والانتاج المحلي في البيوت المحمية وزراعة الحبوب والمحاصيل واشجار الفاكهة وتربية الماشية وزراعة وصيد الاسماك وانتاج الاعلاف والاسمدة وخدمات التبريد والتخزين والنقل للمشاريع الزراعية.

ويبلغ الحد الادنى للقروض قصيرة الاجل التي تمنحها المحفظة خلال سنة واحدة 1000 دينار و20 الفا للحد الاعلى فيما يبلغ الحد الادنى للقروض طويلة الاجل 20 الف دينار ويصل الحد الاعلى الى ما نسبته 5٪ من اجمالي المبالغ المتوافرة لدى المحفظة وتبلغ الفائدة على تمويل المشاريع الجديدة او القائمة 2,5٪ على رصيد القرض.

ويسدد المقترضون القروض التي حصلوا عليها من المحفظة على اقساط شهرية او ربع سنوية او نصف سنوية متساوية او غير متساوية وتصل فترة السماح الى سنتين لمشاريع التوسعة وثلاث سنوات للمشاريع الجديدة وخمس سنوات لمشاريع زراعة الفاكهة والنخيل.

وترهن المحفظة الاصول الثابتة للمشروع بالدرجة الاولى ضمانا لحق البنك اضافة الى رهن المحل التجاري او الترخيص او الشهرة او اي ضمانات اخرى مقبولة لدى البنك.

ويطلب البنك لقبول اي متقدم التراخيص الرسمية من الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وعقد الايجار الاصلي للقسيمة الزراعية من ادارة املاك الدولة ممثلة بوزارة المالية والمستندات الاخرى المرتبطة بطبيعة المشروع.

يذكر ان المحفظة تتبع الهيئة العامة للاستثمار وتأسست في عام 1988 برأسمال يبلغ 50 مليون دينار بموجب مرسوم اميري لتمويل مشاريع الانتاج الزراعي ومشاريع تربية الثروة الحيوانية والسمكية اضافة الى دعم عملية تطوير وتوسعة المشاريع الزراعية القائمة وكلف بنك الكويت الصناعي بادارة المحفظة نيابة عن حكومة الكويت وتم رفع رأسمالها العام قبل الماضي الى 100 مليون دينار.

الموافقة على إنشاء صندوق خليجي لدعم الأنشطة الشبابية

جدة ـ أ.ش.أ: وافق وزراء الشباب والرياضة بدول مجلس التعاون الخليجي في ختام اجتماع دورتهم الـ 26 بجدة على إنشاء صندوق لدعم الأنشطة الشبابية، سيكون مدعوما من جميع دول المجلس، بالإضافة إلى وضع نظام له، بحيث يكون قاصرا على الأنشطة الرياضية غير الربحية ويبدأ تنفيذه بأسرع وقت وبأفضل آلية.

وأكد الوزراء أهمية تعزيز التواصل مع الشباب، وألا يكتفي بالإعلام الرسمي سواء المرئي أو الصحف، إضافة إلى التواصل مع الشباب في مواقع التواصل الاجتماعي، حيث سيكون هناك مواقع لمجلس شباب الخليج ونشاطاته حتى يعرف الشباب ما هو النشاط الذي سيقام ويشاركون فيه.

من جانبه، شدد الأمير نواف بن فيصل الرئيس العام لرعاية الشباب السعودية ورئيس الدورة الحالية لمجلس وزراء الشباب والرياضة بمجلس التعاون الخليجي على أهمية تعميق الانتماء المشترك لشباب دول المجلس وتحصين هويته وحماية مكتسباته باعتباره الهدف الأسمى، وذلك عبر تكثيف التواصل والتعاون والتقارب بينهم وتوظيف الأنشطة التعليمية والإعلامية والثقافية والرياضية والكشفية لخدمة هذا الهدف.

وقال نواف في كلمته أمام الجلسة الختامية «إن هذا الهدف الاستراتيجي يضاعف من مسؤولياتنا وقطاعاتنا الشبابية المؤتمنة والمسؤولة عن الشباب، كما أن الشباب هم الفئة التي يتسابق الكثيرون على احتضانهم، خاصة في هذا الزمن الذي أصبح فيه الشاب قادرا على أن يضع لنفسه مواقف من خلال ما يتلقفه من معلومات في ظل ثورة الاتصالات التي يتعامل معها، حيث أحدثت الكثير من التداخلات على صعيد العلاقات الاجتماعية والثقافية والقيم السائدة بين المجتمع الذي يعيشون فيه والمجتمع الذي دخلوا إليه من خلال ثورة

الطبطبائي يتحدث في جمعية المهندسين عن مشروعات التنمية والمبادرات

تستضيف جمعية المهندسين الكويتية في الساعة السابعة من مساء اليوم الثلاثاء رئيس الفريق الفني في «الجهاز الفني لمشروعات التنمية والمبادرات د.هاشم الطبطبائي، حيث سيعرض على أعضاء الجمعية والجمهور دور الجهاز الذي يتبع لمجلس الوزراء. عضو لجنة العلاقات العامة المهندسة لطيفة الجيران قالت في تصريح لها : أن الجمعية ارتأت أن تستضيف د.الطبطبائي لالقاء الضوء على هذا الجهاز وماقام به، مشيرة الى أن الضيف سيتناول تأسيس الجهاز، ويقدم نبذة عن المشروعات الحالية المطروحة ومراحل هذه المشروعات، بالاضافة الى آلية عمله، وسبل التنسيق بين الجهاز والجهات العامة والخاصة على حد سواء. وأضافت الجيران: أن د.الطبطبائي سيقدم لمحة عن المبادرات التي يتسلمها الجهاز من القطاع الخاص، وسبل تفعيلها والآليات التي يمكن من خلالها إنجازها، موضحا أن المهندسين وأصحاب المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية والشركات المعنية والبنوك كلها مدعوة لحضور هذه الندوة والتعرف عن قرب على طريق عمل هذا الجهاز. ودعت الجيران زملائها وزميلاتها الى المشاركة والاستفادة مما سيقدمه د.الطبطبائي من شرح وتعريف بالجهاز الفني لمشروعات التنمية والمبادرات والذي لم ينشر عنه سوى القليل جدا.

قانون الحرق

د. عادل إبراهيم الإبراهيم

لا شك أن رد النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود على تلويح النائب د.وليد الطبطبائي باستجوابه على خلفية احتجاز مواطن على ذمة قضية حرق العلم الايراني والمطالبة بالافراج عنه وكذلك ما صدر من عدد النواب حول الموضوع نفسه وما احتواه من موقف مبدئي بأن لكل من السلطتين التنفيذية والتشريعية مهاما ومسؤوليات يجب الا تتجاوز أي منهما الحد الفاصل بينهما اي منهما..

وعليه فإن اداة الاستجواب ما هي الا احدى الوسائل الدستورية وحق اصيل للنائب عند وقوع خطأ جسيم من قبل الوزير وهذا ما اكده رد وزير الداخلية، وفي المقابل فان تطبيق القانون على كل من يتجاوزه هو حق اصيل للوزير ويحاسب عليه ان اخفق في تحقيقه حيث ان من اولى مهامه بسط سيادة القانون وتطبيقه حتى يعم الامن والامان في المجتمع.

لقد كان رد الوزير واقعيا حيث اوضح الامر للرأي العام بعدم ترك الساحة للتهديد والوعيد من قبل الاعضاء الذين نكن لهم كل تقدير واحترام ولكن في المقابل المواطن يريد اتزانا في استخدام الوسائل الدستورية لمحاسبة الوزراء عند عدم تطبيق القانون وليس عند تطبيق القانون وهذا ما يتضح في التلويح باستجواب وزير الداخلية.

ان رد الوزير من وجهة نظرنا ليس معناه التراشق الاعلامي فيما بينهما على صفحات الجرائد بل يأتي ذلك في اطار دور الوزير في توضيح موقفه وموقف الوزارة وعدم ترك المجال للمزايدات النيابية التي لها اول وليس لها آخر.... ويجب ان يعي الجميع الحقوق والواجبات وأهمية ضبط المشاعر والشعور العاطفي لأي حدث اثناء اندفاع بعض المواطنين في الدفاع عن الثوابت الدينية والقضايا الوطنية ولا يجب لهذا الاندفاع ان يخرج عن نطاق القانون حتى لا يقع المواطن تحت طائلته.

من جهة اخرى، فإننا تستغرب عندما يخرج الينا بعض الاعضاء بين فينة واخرى للدفاع عن اشخاص تم القبض عليهم وآخرهم المدعى عليه بحرق العلم الايراني، نحن قد لا نتفق مع بعض الانظمة ولكن التهور وتعريض علاقة الدولة بالدول الاخرى، بغض النظر عما تبديه تلك الدول تجاه الكويت فهذه بحد ذاتها مسألة سياسية تتعامل معها السلطة التنفيذية وان قصرت فعلى السلطة التشريعية محاسبة السلطة التنفيذية، واذا كان بعض النواب يطالبون بالافراج عن المدعى عليه فما عليهم الا تشريع ذلك بقانون يجيز حرق اعلام الدول بدلا من المطالبة بالافراج عنه وان لم يتم فالاستجواب قادم، ليست هكذا تدار الامور، املنا كبير في الاعضاء الكرام ان يعوا ذلك والا ستكون الكويت ساحة للفوضى وتجاوز القانون فهل نريد ذلك للبلد ولممارساتنا الديمقراطية؟! واذا كنا قد انتقدنا الوزارة والوزير سابقا في تجاهل ما يكتب وعدم الرد فإننا نشيد بما جاء في هذا الرد الشافي وما اتسم به من موقف مبدئي يتمثل في حق النائب بالاستجواب وحق الوزارة في تطبيق القانون الذي أوضح الصورة للرأي العام.